البحوث

حول إمكانية استخدام نظرية إعادة الإنتاج في علم اجتماع التربية في تفسير أنماط الحياة الاجتماعية في دولة الكويت

الدكتورة بسامة خالد المسلم
كلية التربية ـ جامعة الكويت

ملخص

الغرض من هذه الدراسة معرفة ما إذا كانت نظرية إعادة الإنتاج ـ في علم اجتماع التربية الحديثة ـ التي نمت وترعرعت في الغرب، تنطبق على احدى دول العالم الثالث ألا وهي الكويت.

وقد استخدمت معلومات إحصائية عن التربية في الكويت، وقورنت بها معلومات إحصائية عن القوى العاملة في الكويت، ما بين سنوات الخمسينات والثمانينات، بحيث تُركت خمس سنوات بين الإحصائيات التربوية والإحصائيات الخاصة بالقوى العاملة لنرى اثر المخرجات التربوية في مكونات القوى العاملة.

وقد لوحظ أن النظام الاقتصادي قد توسع كثيرا في الخمسينات والعقود التي تليها، وحصلت له تحولات كثيرة؛ لذلك فقد استنتج أن التوسع التربوي أدى إلى تحولات في النظام الاقتصادي، ومكونات القوى العاملة، بدلا من إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الاقتصادية. وقد طرح السؤال في النهاية حول ما إذا كانت هذه التحولات في النظام الاقتصادي ناتجة عن التوسع في النظام التربوي أم أنها نتيجة طبيعية للتغير، والتطور، وعمليات التحديث.

مقدمة

تناقش الباحثة قضية جواز نقل النظريات الغربية، التي ولدت ونمت في الغرب، لتفسير بعض الأنماط العامة هناك، الى العالم الثالث. وحين تناقش الباحثة عن الجواز هنا لا تعني مدى شرعية النقل، فالنقل في حد ذاته مشروع بدون شك، واستقراء التاريخ العلمي لحضارات العالم المختلفة يدلنا على أن ما من حضارة قامت إلا كانت أولى خطاها

النقل عن حضارات أخرى. فالاطلاع على إنتاج الآخرين سيفيدنا، سواء أكان ذلك من ناحية تعرّف أنماط أخرى من الحياة، والتفكير، وكيفية تحليل العلاقات، والنظر إلى القضايا الاجتماعية من منظور مخالف لمنظورنا، أم من ناحية كيف ينتج العلم في أماكن أخرى من العالم؟. ولكن السؤال هو : بعد أن اطلعنا على نتائج هذا العلم، أو ذاك، وتعرفنا أصوله وفروعه، فما الناتج؟ هل ننقل نتائج هذا العلم، أو هذا التنظير إلينا محليا بدون تمحيص أو تحليل، ونبدأ بالأخذ في هذه النظرية أو تلك وننادي بها؟ وهل يجوز أن نقول إن هذا التنظير أو ذاك ينطبق علينا وعلى أنماط حياتنا؟ هل هناك فائدة ترجى من نقل، كهذا، بدون معرفة علاقة هذه الاستنتاجات العلمية بواقعنا المحلي؟

وحيث إن موضوعا كهذا يتحتم عليه أن يتشعب في مجالات عديدة قد تصعب السيطرة عليه فيما بعد، فإن الباحثة سوف تحدد ـ على وجه الدقة ـ التنظير العلمي الذي ستفحصه، مثالا لأحد التنظيرات التي تواجه العديد من الاشكالات حول جواز نقلها إلى العالم الثالث. وكمثال، تستخدم الباحثة في هذه الدراسة النظريات الغربية الحديثة في علم اجتماع التربية الحديث، المسماة بنموذج النسق الناقد Critical Paradigm ؛ لتتفحصها، وترى مدى انطباقها على نموذج معين من دول العالم الثالث ـ مختارة إحدى دول الخليج العربية لهذا الغرض ـ وهي الكويت. والجدير بالذكر أن هذا النسق من النظريات، مع أنها تربوية، إلا أن لها جذورا عميقة في العلوم الاجتماعية الحديثة عموما.

ينظر هذا النسق الناقد إلى العلاقة بين التربية والمخرجات التربوية في الغرب على أنها عملية إعادة إنتاج، Reproduction[1]، وسوف توضح هذه الدراسة مدى انطباق هذا التنظير على علاقة التربية بالمخرجات التربوية في مجتمع واحد معين من مجتمعات العالم الثالث ؛ وسوف تستعرض هذه الورقة أولا ؛ النسق النظري الناقد في علم اجتماع التربية الحديث، كما ظهر في الغرب. ثم ستنتقل الدراسة لتشرح بانتظام عالمية الظاهرة المعنية حتى نصل إلى ما قيل حول هذه الظاهرة فيما يختص بدول العالم الثالث. ومن هنا سوف تنتقل الباحثة إلى نموذج فريد في دول العالم الثالث، وهو الخليج العربي، وستختار دولة الكويت مثلا لهذا النموذج، مستعرضة بعض البيانات عن واقع التربية، والمجتمع، والمخرجات التربوية محليا، لغرض المقارنة بين واقع الحال محليا وبين ما تقول به النظريات الغربية.

دراسة مسحية للنظريات الغربية حول المخرجات التربوية

ظهر في الولايات المتحدة الأميركية في عام ١٩٧٦ كتاب Schooling in Capitalist

America لصاحبيه سمويل بولز Samuel Bowles وهربرت جنتس Herbert Gintis[1]. وقد تسبب هذا الكتاب بإحداث ضجة كبرى في الجامعات والمحافل التربوية الأمريكية. فهو كتاب ناقد ومهاجم للنظام التربوي الاميركي، بل للنظام الرأسمالي الأميركي ككل. وقد كان هذا الكتاب مؤشراً محدداً، ونقطة انطلاق لظهور تنظير تربوي جديد وناقد لأوضاع التربية. والإنتاج التربوي، وعلاقة التربية بالبنية غير المتساوية للمجتمع الأوسع. هذا التنظير، يتلخص في أن التربية لا تساعد على الحراك الاجتماعي، وإنما على العكس، تعمل على، وتساهم في، تعزيز النظم الاجتماعية السائدة، التي لا مكان للمساواة والعدالة الاجتماعية فيها. فالنظم التربوية في هذا التنظير تعمل على إعادة إنتاج أو انتشار Reproduction of بنية العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية غير المتساوية والموجودة أصلا في المجتمع. وبعبارة أخرى، النظم التربوية ـ يقول المنظران ـ تعضد وتعمل على ازدياد اللامساواة في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية.

أي إنه بينما كان الهدف من الاصلاح التربوي ـ ممثلا في جمهرة التعليم (أي جعله في متناول الجميع) الذي تم في الولايات المتحدة الأميريكية في أثناء الستينات هو إيجاد المنافسة العادلة بين جميع أفراد المجتمع بجميع طبقاته وفئاته من أجل سد الهوة الاقتصادية بين أبناء طبقات المجتمع المختلفة، إلا أن نتائج الإصلاح التربوي حتى وقت إصدار الكتاب ـ ١٩٧٦ ـ لم تؤد إلى هذا الهدف. وعلى العكس، يقول الكاتبان : فالمدارس تخدم لتبقى وتغلغل وتعزز التدرج البنائي لتقسيم العمل الموجود أصلا في المجتمع، الذي يخدم مصالح النظام الرأسمالي.

التربية وإعادة إنتاج العلاقات البنيوية في النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي

ماذا يعني ما قيل أعلاه؟ عن طريق مبدأ التناظر أو التطابق Principle of Correspondece يجادل كل من بولز وجنتس بأن النظام التربوي يساعد على إنتاج الأشخاص المناسبين لأنواع عمل معينة، كل حسب مكانته الاجتماعية التي ينحدر منها، وحسب موقعه المتوقع في مستقبله العملي؛ أي إن المدارس تعد أبناء الطبقة العاملة، مثلا، كي يصبحوا عمالا، وذلك عن طريق غرس استعدادات وميول واتجاهات العامل الناجح فيهم.

فالمدارس من هذا المنظور تعد وتهيىء شخصيات أبناء الطبقة العاملة بطريقة معينة ومغايرة للطريقة التي تعد فيها هذه المدارس نفسها شخصيات أبناء الطبقات العاملة العليا، وهكذا يقول بولز وجسنتس : إن المدارس تنمي في أبناء الطبقات العاملة سمات

الشخصية العمالية، التي تساعد على تعزيز مصالح النظام الرأسمالي، مثل حب الطاعة، والنظام، والروتين، والانضباط، والإنتاج وتقدير العمل اليدوي، وتقبل تلقي الأوامر. هذا النظام الرأسمالي، الذي تعززه النظم التربوية عن طريق غرس قيم العمل هذه في شخصيات عمال المستقبل ونفوسهم قائم على أساس علاقات عمل لا تقوم على أسس متساوية، ويكون العامل فيها في موضع التابع الخاضع. كما يقول كل من بولز وجنتس: إن المدارس تعلم هذا النمط من السلوك التبعي الخاضع أيضا. فالمدرسة هي المكان الذي يتعلم فيه أبناء طبقة العمال قيما تناسب المكان الوظيفي الذي سوف يحتلونه في المستقبل. هذه القيم مخالفة للقيم التي يتعلمها أبناء الطبقات المتوسطة والعليا من المجتمع في المدارس نفسها. وهذا هو ما يقصد بالقول إن المدارس تعلم تعليما مخالفا والتلاميذ يتعلمون تعلماً مخالفاً، Students differentialy learn فبينما يدرس أبناء الطبقات المختلفة في المدارس نفسها إلا أن هذه المدارس تعلم تعليما مختلفا أبناء كل طبقة، وبحسب الطبقة التي ينتمي إليها التلاميذ. وللأسف بولز وجنتس لا يشرحان كيف يحدث هذا؛ لأنهما لم يدخلا المدارس ليريا كيف يحدث هذا التعليم المخالف، ولكنهما يقولانه كنتيجة لدراسة المخرجات التربوية. وواضح أن المقصود بالتعليم المخالف ليس تعليم المادة العلمية حسب الفروق الفردية، وإنما تعلم القيم والعادات والتصرفات؛ أي المهارات السلوكية كل ليس حسب قدرته العقلية، بل حسب خلفيته الاجتماعية*.

ويقول بولز وجنتس: إن التربية بذلك تخلق نوعا من الوعي الخاص بالطبقات الدنيا، وآخر خاصا بالطبقات العليا[٣]. وهذا الخلق للوعي الطبقي قد يبدأ في المنزل إلا أن المدرسة تعضده وتعززه وتدعمه، بدل أن تزيله، لذلك يجب علينا ألا ننسى أو نتهاون في دور المدرسة في إعادة خلقه.

ويتحدث بولز وجنتس عن تناقضات ومفارقات النظام التربوي تحت النظام الرأسمالي الأمريكي، ولسنا هنا بصدد استعراضها؛ إذ ليس المجال هنا أن نذهب إلى التفاصيل الدقيقة في تنظير كل من بولز وجنتس، وإنما المقصود من هذا العرض هو تعرف هذا النموذج النظري، الذي يهاجم النظام التربوي الأمريكي، شارحا قصوره.

وقد اصبح لهذه النظرية أصداء وشعبية واسعة لدى المفكرين والتربويين الأمريكيين ويلاحظ أيضا أن، هذه الموجة من النقد الصارم، الموجه ضد النظم التعليمية ليست وقفا على أمريكا بل أنها موجة عامة في معظم البلاد الغربية الرأسمالية منها، مثل انجلترا. (أنظر Michael, F.D. Young (١٩٧١) -) والاشتراكية، مثل فرنسا - (انظر Bourdieu

١٩٧٧)[٤] وذلك لأنها لم تكن تساؤلات جديدة بقدر ما هي تساؤلات تبلور اتجاها نقديا عاما. فمنذ الستينات أخذ المفكرون التربويون يتساؤلون عن مدى كفاءة النظم التربوية، وعن الوظيفة التربوية الموجودة؛ أي الواقعية، في مقابل وظيفة التربية المتوقعة، أو المفترضة، وهي ما نود أن تكون عليه المخرجات التربوية. وظهر من يقول إن التربية في حقيقتها وسيلة لسيطرة الدولة على الشعب، مثل كارنوي Carnoy (١٩٨٢)، و Tapper & Salter (١٩٧٨)[٥].

وقال آخرون إنها وسيلة لسيطرة الطبقة العليا من الشعب على الطبقات الدنيا. والنتيجة طبعاً واحدة وهي إعادة إنتاج علاقات العمل المتدرجة، وإعادة إنتاج طبقات المجتمع، التي بدورها تؤدى إلى انتشار اللامساواة بشكل أوسع، كما يقول كل من بيرنستين Bernstein (١٩٧٥) وشارب وجرين، Sharp & Green (١٩٧٥)[٦]. وظهر الكثير من البحوث التي تشرح كيف تخرج هذه المخرجات التربوية إلى حيز الوجود. هذه البحوث تعتمد على تفحص العملية التربوية ذاتها تفحصاً مخبرياً (مجهرياً). وقد استحدث مصطلح جديد في علم اجتماع التربية، هو مصطلح «المنهج الخفي» Hidden Curriculum، الذي من خلال دراسته، أمكن تعرف العمليات التي تؤدي إلى ظهور بعض الأنماط التي يتحدث عنها كل من بولز وجنتس.

التربية وإعادة إنتاج الثقافة الفرعية

وظهر الكثير من البحوث التي تدرس شرائح فئات اجتماعية خاصة من المجتمع، لترى كيف يعاد إنتاج ثقافتها، مؤدية إلى إعادة إنتاج دور هذه الشرائح والمجموعات الاجتماعية في المجتمع عن طريق المدرسة. فهناك بحوث تدرس كيف يعاد إنتاج ما يسمى بثقافة دور المرأة ؟ Culture of fimininity[٧]. وهناك بحوث تدرس كيف تتم عملية إعادة إنتاج ثقافة السود[٨]، وكيف يعاد إنتاج ثقافة من يطلق عليهم الهنود الحمر، وهم في الواقع الأمريكيون الأصليون. وقد كان من أهم ما كتب حول إعادة إنتاج ثقافة شريحة الطبقة العاملة كتاب ويليس Willis، **تعلم الكدح**، Learning to labour[٩]. يسمى ويليس الشريحة التي يركز عليها في بحثه ما دون الطبقة The under class كناية عن منزلتها الاجتماعية، التي يصعب تغييرها، وسوف تعود الباحثة لتعطي فكرة موجزة عن هذا الكتاب بعد قليل؛ لأهميته في تغيير الاتجاه السائد في هذه الأبحاث، التي تستعرضها الباحثة، ولكن قبل أن تفعل الباحثة ذلك فإنها تود أن توضح المعاني المتضمنة، مصطلح

عملية إعادة إنتاج ثقافة شريحة معينة من المجتمع، وعلاقة ذلك بعملية إنتاج العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية.

معنى إعادة إنتاج ثقافة معينة

إعادة إنتاج ثقافة أي شريحة اجتماعية (معينة مثلا)، يعني إعادة إنتاج دورها (أي دور الشريحة المعينه) الاجتماعي ـ الاقتصادي، وإعادة إنتاج الدور الاجتماعي لأية شريحة اجتماعية يعني إعادة إنتاج تركيبة العلاقات الاجتماعية السائدة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن إعادة إنتاج ثقافة شريحة ما يعني **إعادة إنتاج المنظور** الذي تنظر منه هذه الشريحة إلى العالم. **فما الثقافة إلا الوعي السائد**. وتظهر البحوث مدى تعقيد وصعوبة فهم عملية إعادة الإنتاج الثقافي Cultural reproduction، ويقول الكثير من الباحثين والمنظرين لهذا التنظير: إن دور المدرسة حاسم Crucial في هذه العملية؛ إذ إنه عن طريق عمليات التطبيع الاجتماعي Socialization التي تحدث في المدرسة يعاد إنتاج أو تشكيل وعي هذه الطبقة المعينة. إذن فجميع هذه البحوث المشار إليها أعلاه، إنما تدرس وعي أبناء طبقة ما، وكيف يتم تشكيله؟ وإعادة تشكيله؟ وإعادة سبكه؟. هذا بالطبع يبدأ في المنزل أولا، ولكن كما قيل سابقا المدرسة تقوم بتعزيزه وإعادة إنتاجه.

وكما رأينا أن بولز وجنتس Bowles Gintis يتحدثان عن أن المدرسة تعلم أبناء الطبقة الدنيا موقعهم الاجتماعي، ووضعهم التابع في أسفل قاعدة نظم الانتاج الاقتصادي، كمكانهم المناسب والصحيح، وذلك عن طريق إعادة إنتاج وعيهم. وكثيرة هي البحوث التي ذهبت إلى تفاصيل العملية التي يعاد فيها خلق هذا الوعي في المدرسة. ولسنا هنا في مجال استعراضها؛ إذ إنها لا تهمنا كثيرا في هذه الدراسة. ولكن ما يهمنا هنا هو ما تنتهي إليه هذه البحوث من تنظير حول علاقة النظام التربوي بالمخرجات التربوية. ولا ينتهي التنظير هنا، وإنما يتطور ليجد أن هناك عوامل تحولية Transformational elements تحدث من خلال العملية التربوية.

هذه العوامل تعطي أملا، وإن كان بسيطا في أن التربية في الغرب ما زالت سببا، وإن كان ضئيلا في عملية حراك اجتماعي بسيط. وهذا يعني أنه من خلال عمليات إعادة الانتاج للطبقات الدنيا في المجتمع تحدث شظايا من عمليات التحول لأفراد قلة، مما يعطي الأمل لباقي الطبقة في كسر الحلقة، حلقة إعادة إنتاجهم كأفراد في طبقة دنيا[١١].

والذي أدى إلى هذا التطور، في هذا التنظير، البحث الذي قام به ويليس Willis الذي نشر في الكتاب السابق ذكره، حيث قام بدراسة عن مدرسة لطبقة عاملة في مدينة من

مدن انجلترا تسمى هامر تاون Hammer Town ويلاحظ ويليس أن المدرسة تحتوي نوعين من الطلبة. طلبة يسمون أنفسهم The Lads، وسوف تترجم الباحثة هذا إلى «الأولاد». هؤلاء الأولاد هم جماعة الشغب. وهناك مجموعة أخرى من الطلبة يطلق عليها اسم The ear Ole's أي «ثقوب الآذان» كناية عن التزامهم ومواظبتهم وانتباههم، وبالتالي حسن أدائهم.

وللأسف فإن ويليس نفسه لم يدرس هذه المجموعة الأخيرة، ولكن وجود هذه الفئة في تلك المدرسة التي درسها ويليس جعل الناقدين للنظم التربوية من منظرين لنظريات إعادة الإنتاج يوجهون انتباههم إلى تلك الفئات القليلة التي قد تستفيد من النظم التربوية.

كان ما ذكر أعلاه تفصيلا لبعض البحوث الغربية التي انتهت إلى :

أولا : أن إعادة الإنتاج للعلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية معضلة صعبة في التربية، بل إنها تشكل الوظيفة الحقيقية، والوظيفة الخفية للتربية في الوقت نفسه.

ثانيا : هناك عمليات إعادة إنتاج جانبية لثقافات شرائح اجتماعية معينة.

ثالثا : لوحظ وجود عوامل بسيطة للتحول elements of transformaion من خلال عمليات إعادة الإنتاج تلك. وعن طريق هذه العوامل البسيطة للتحول يمكن أن يتم حراك اجتماعي ضئيل جدا. ومن هنا سوف تنتقل الباحثة إلى ما يقال عن مدى انطباق هذه النظرية على النظم التربوية في دول العالم الثالث.

دراسة مسحية حول ماقيل عن إعادة إنتاج النظم التربوية للعلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية في العالم الثالث

لقد ظهرت بعض البحوث التي مؤداها أن إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية ـ الاقتصادية هي وظيفة عالمية للتربية؛ أي إن نظريات إعادة الإنتاج التي ابتدعها بولز وجنتس تنطبق على الكثير من دول العالم غير الغربية وغير الرأسمالية. فشيرك Shirk (١٩٧٩) وسي ويل Saywell (١٩٨٠)[١١] يستنتجان من بحوثهما في الصين أن عملية إعادة الإنتاج للامساواة **الاجتماعية ـ الاقتصادية** تحدث في الصين نتيجة للنظام التربوي الصيني. ووايس Weis (١٩٧٩) تستنتج من دراستها لغانا، هو بلد أفريقي، أن عملية إعادة إنتاج الفروق الاجتماعية تحدث هناك نتيجة الارتباط بالتوسع التربوي. كما أن لابيداس Lapidus (١٩٧٨) توضح لنا أن عملية إعادة الإنتاج هذه ظاهرة ملاحظة كذلك في الاتحاد السوفيتي[١٢]. كما أن بعض الباحثين لا يحددون المنطقة التي يتحدثون عنها، وإنما يشيرون بصورة مجملة للعالم الثالث، ملاحظين أن النظم التربوية لم تنه مشكلة

اللامساواة؛ لأن أفراد الطبقات الموسرة ما زالوا يحصلون على أفضل أنواع التعليم، معززين بذلك قواهم الاجتماعية والاقتصادية[١٣].

وكان ذلك عن البحوث التي نشرت على المستوى العالمي. أما على المستوى العربي، فقد لوحظ ميل بعض الكتاب العرب إلى نقل هذه الأنماط المشار إليها من البحوث العالمية عن العالم الثالث، والقول إنها تنطبق على العالم العربي كجزء من العالم الثالث[١٤].

وما نستنتجه من هذا المسح السريع لهذه البحوث أن عملية إعادة الإنتاج هذه ليست مرتبطة بنظام سياسي، أو أقتصادي، أو ثقافي معين، وإنما تحدث بغض النظر عن جميع هذه العوامل. وهنا تظهر هذه الظاهرة، وكأنها ظاهرة ملازمة للنظام التربوي بحد ذاته، أي نظام تربوي. فهل هذا صحيح؟ هل يجوز القول إن عملية إعادة الإنتاج للامساواة الاجتماعية ـ الاقتصادية عن طريق النظام التربوي تحدث سواء بسواء في المجتمعات المتقدمة والمستقرة اقتصادياً وصناعياً واجتماعياً وعلمياً كما تحدث في المجتمعات النامية، التي تمر في فترة حاسمة من التحولات والتغيرات الجذرية في نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؟

العمليات التحولية في المجتمعات النامية

مما لا شك فيه أن التحولات في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تولد تغيرات مطابقة في الأنماط، والقيم، والوعي، والايديولوجية، أو الوعي المهيمن Hegemony. فالنظام القيمي، مثلا، يكون معرضا أيضا إلى تغيرات. فعندما يمر مجتمع ما بفترة تحول، تتغير فيها أوضاعه من حال إلى حال، فالتغيرات التي تحدث في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تنعكس في نظام القيم والوعي الفكري. فالنظام القيمي هنا، مثلا، لا يكون محددا بوضوح بعد؛ إذ إنه في طريقه إلى التبديل مثله في ذلك مثل باقي النظم الاجتماعية داخل هذه المجتمعات.

النظام الطبقي كمثال للمقارنة

في المجتمعات التقليدية، التي لم تتعرض للتحولات الحديثة من اقتصادية وسياسية.. الخ، للطبقة الاجتماعية مؤشرات معينة. فالانتماء إلى قبيلة معينة، مثلا، أو ربما الأصل الجغرافي، في بعض الحالات، يحدد ما يسمى بالصفوة التقليدية، Traditional elit.

وعن طريق علاقة الفئات الاجتماعية الأخرى بهذه الصفوة التقليدية تتحدد المكانة الاجتماعية لكل منها. وطبعا كون الصفوة التقليدية هذه هي ذاتها الصفوة السياسية أمر لا يحتاج إلى بيان.

وفي مقابل ذلك نجد أن مؤشرات الطبقة الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة المتطورة مخالفة لما هو أعلاه، فهي تشتمل على نوع التعليم ومستواه، ونوع الوظيفة ومستواها، ودخل الفرد وموقعه من مراكز القوى المختلفة في المجتمع، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية، بالإضافة إلى الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية. فنجد هنا أن الانتماء إلى قبيلة أو عائلة معينة والأصل الجغرافي قد اختفيا كمؤشرات للطبقة الاجتماعية، وحل مكانهما التعليم والوظيفة.

أما في المجتمعات المتحولة من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات نصف حديثة، فنجد أن المؤشرات التي تحدد الطبقة الاجتماعية إنما هي مزيج من المؤشرات التي تحدد الطبقة الاجتماعية في المجتمع الصناعي الحديث والمؤشرات التي تحدد الطبقة الاجتماعية في المجتمع التقليدي. هذا المزج كفيل بأن يخرج لنا بتركيبة Synthesis جديدة من المؤشرات غير الموجودة، لا في المجتمع التقليدي، ولا في المجتمع الصناعي الحديث، التي قد تكون متناقضة مع مؤشرات الطبقة الاجتماعية الموجودة، سواء في المجتمع الصناعي المتقدم، أو في المجتمع التقليدي.

فقد تفقد بعض المؤشرات، مثل الانتماء العرقي، دلالتها في تحديد المكانة الاجتماعية. كما أنه قد تختلط دلالات المؤشرات المختلفة مثل الأصول الاجتماعية والسياسية والقبلية والجغرافية بعضها مع بعض بحسب درجة تداخلها مع المؤشرات الحديثة للطبقة الاجتماعية مثل الغنى (الثروة)، ومستوى التعليم، والوظيفة، والقوة السياسية.

ما يحتاج إلى وقفة هنا هو **القوة السياسية**. فللقوة السياسية، ومؤشراتها، والتغيرات التي تطرأ عليها، دلالات توضح حال التغير، الذي يطرأ على المجتمع المتحول. وغالبا ما تمر القوة السياسية في المجتمعات المتحولة في فترة عدم اتزان، ممثل في تغيرات في ميزان القوى. وهذه التغيرات لا بد أن تكون ناجمة عن تغير في مؤشراتها. فللقوة السياسية بحد ذاتها مؤشرات في المجتمع التقليدي تختلف عنها في المجتمع الصناعي الحديثة. فبينما تعتمد القوة السياسية في المجتمع الحديث على خلفية اقتصادية، ومستوى تعليمي معين، وعلاقات شخصية؛ نجد أن القوة السياسية في المجتمع التقليدي تعتمد على علاقات

النسب والقرابة أو الرحم. وفي المجتمع المتحول نجد أن دلالات هذه المؤشرات (مثل علاقة الرحم في المجتمع التقليدي، ومثل المستوى التعليمي والوظيفي في المجتمع الصناعي الحديث) تختلف مع بعضها مكونة مؤشرات جديدة تحدد ما يتمتع به الفرد من قوة سياسية. هذا التغير في دلالات المؤشرات المختلفة يضفي معاني جديدة للقيم السائدة. كما أن هذه التغيرات التي تطرأ على مفاهيم عامة مثل الطبقة الاجتماعية والقوة السياسية لا بد من أن تكون ناتجة عن تغيرات سبقتها في النظم الحديثة (الدولة، الحكومة، النظام السياسي، النظام الاقتصادي، والبيروقراطية... الخ). هذا التغير بدوره يكون حاملا بذور قيم جديدة، ربما تكون إيجابية، وربما تكون سلبية، وربما تكون خليطاً من الاثنين.

وفي سط هذه التغيرات الغزيرة من الصعب القول إن هناك عملية إعادة إنتاج ثقافي Cultural reproduction، أو إعادة إنتاج اجتماعي ـ اقتصادي Socio - economic reproduction، أو إعادة إنتاج للوعي Reproduction of consciousness تحدث عن طريق التربية؛ أي النظام التربوي أو غيره. فعملية إعادة الإنتاج بحد ذاتها عملية مشكوك في صحتها في مجتمع يمر بالتغيرات التي تمر بها مجتمعات، كمجتمعاتنا.

نموذج الخليج العربي

يمثل المجتمع الخليجي بصورة عامة، والمجتمع الكويتي بصورة خاصة، نقطة بداية جيدة لإيضاح وجهة النظر أعلاه. تمر دول الخليج العربية، ومن ضمنها الكويت، بفترة تاريخية تشهد تغيرا اقتصاديا بارزا، مشكلا بذلك نموذجا مثاليا لما يحدث للمجتمعات المسماة نامية؛ إذ إن التحولات الضخمة التي يمر بها أبرز من أن تخفى. وبهذه الصفة يشكل هذا المجتمع مختبرا جيدا لتفحص صحة النسق النظري السابق الذكر، والقائل إن عملية إعادة الإنتاج المجتمعية هذه تحدث في أي مكان، وتكاد تكون صفة ملازمة للنظام التربوي بحد ذاته. وإن كانت دول الخليج لا تمثل جميع دول العالم الثالث، وذلك من حيث اجتماع قلة السكان، ومع وفرة الموارد. إلا أنه يتفق مع معظم بلدان العالم الثالث بأنه يمر بتحولات، ويسعى إلى إحداث المزيد منها. والنظام التربوي يمثل إحدى الأدوات الرئيسية في إحداث هذه التحولات.

طـريقـــة البحـــث

هذه دراسة واقعية للعلاقة الموجودة بين النظام التربوي ومخرجاته، وليس ذلك فقط، وإنما العلاقة بين إنتاج النظام التربوي والمجتمع الكلي أيضاً. ولكي نحدد هذه

العلاقة بين النظام التربوي ونظام ما من النظم الاجتماعية (كالنظام الاقتصادي مثلا)، يجب علينا أن نستعرض تاريخ تطور النظام التربوي مقارناً بالتطور الموازي له في القوى العاملة في النظام الاقتصادي، محاولين الاستدلال من تلك المقارنة إلى وجود علاقة ما بين النظامين. فإذا ثبت أن تركيبة النظام الاقتصادي غير المتساوية فعلا يعاد إنتاجها باستخدام النظام التربوي عن طريق إنتاجه لمخرجات تربوية الهدف النهائي منها أن تحل محل التركيبة الاقتصادية الأولى كما هي تماما بعلاقاتها الاجتماعية الاقتصادية، فإن هذا يعني أن النظام التربوي فعلا موظف ليعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية في المجتمع الكلي.

كذلك من الممكن مقارنة أنماط الثقافة الملاحظة في المجتمع الكلي، والتطور في النظام التربوي لنستدل على ما إذا كان النظام التربوي في الكويت يعمل على إعادة إنتاج ثقافي أم لا.

بداية تكوين الهيكل الاقتصادي في الكويت

ـ قبل اكتشاف الثروة النفطية

كان الهيكل الاقتصادي الكويتي حتى الثلاثينات يعتمد على الصناعات البحرية كالنقل البحري، وصيد السمك والغوص على اللؤلؤ، ومستلزمات هاتين الصناعتين الأخيرتين من صناعة سفن، وصناعة شباك.. الخ. أما البنية الاقتصادية من أيد عاملة، فكانت تتكون من فريق البحر (النوخذة، السكوني، والمجدمي والغواص، والسيب، والتباب، والطباخ، والنهام) كل له وظيفته على السفينة، ويكونون بذلك وحدة إنتاجية متكاملة. وعلى الأرض كان هناك الطواش، والتاجر. واشتغل عدد ضئيل جدا من الكويتيين في الزراعة، وفي الرعي. كما اشتغلت بعض النساء ببيع المنتجات الزراعية، ومنتجات الألبان، والبيض، وبعضهن الآخر ربما مارس بيع ما يجلبه أزواجهن التجار من الهند من حرير، وكحل، وزباد، أو ما جلب من شرق أفريقيا من بضائع أفريقية[١٥] الخ.

وهذا يكون القطاع الخاص في الجهاز الاقتصادي. وواضح أنه كان بسيطا جدا إلى درجة البدائية[١٦] أما أجهزة الخدمات، فقد كانت هناك خدمات صحية تقدم من قبل بعثة أمريكية وصلت إلي الكويت في عام (١٩٠٣) وبني أول مستشفى خاص عام ١٩١٢. أما أجهزة الخدمات الأخرى، فقد بدأ ظهورها في عام ١٩٣٠، مثل بلدية الكويت، وبعد ذلك توالي ظهور المجالس.[١٧] كما كانت هناك محاولات لإيجاد مدارس، وقد أسست أول مدرسة للأولاد في عام ١٩١٢.

ـ بعد ظهور الثروة النفطية

حتى عام ١٩٥٠ كانت الكويت قبل الثروة النفطية بلدا تقليدياً بل متخلفاً. وكان عدد المتعلمين فيه ضئيلاً جداً، وكان عدد المتعلمات فيه محدوداً. وبعد ظهور الثروة النفطية؛ أي في الخمسينات توسعت جميع أجهزة الخدمات، إلا أن عدد الكويتيين العاملين في هذه الأجهزة كان ضئيلاً جداً.

فبالنسبة للخدمات الصحية، مثلا نلاحظ أنه قد افتتح أول مستشفى حكومي عام ١٩٤٩، وأضيف إليه ملحق في عام ١٩٥٤، وأنشئت مصحات الأمراض الصدرية عام ١٩٥٩.[١٨]

الا أنه يلاحظ أنه لم يكن هناك عاملون كويتيون في أجهزة الخدمات هذه عدا الكتاب، وفي بعض الأعمال التي لا تحتاج تخصصاً فنيا دقيقا، أو غير دقيق، أو حتى في الأعمال التي لا تحتاج لمعرفة القراءة والكتابة، أو الأعمال التي تحتاج الماماً بسيطاً في القراءة والكتابة.

وما قيل عن أجهزة الخدمات الصحية، من حيث توسعها، في الخمسينات، ينطبق كذلك على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون. وكما لاحظنا أن الخدمات الصحية بدأت بمستوصف خاص، ثم بمستشفى خاص، كذلك الخدمات الكهربائية في عام ١٩٣٤ قدمتها أولا شركة خاصة، وفي الخمسينات بدأت وزارة الكهرباء، التي أنشئت في عام ١٩٥٣، تشغيل أول مولد بخاري. وما قيل عن طبيعة الأعمال التي يقوم بها الكويتيون في الخدمات الصحية ينطبق على الكويتيين العاملين في الخدمات الأخرى.

ـ أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد ظهرت أول شركة صيد كويتية على غرار الشركات الحديثة في عام ١٩٤٥[١٩]، كما كانت شركة النفط تدار بأيد أجنبية.

إن للجهاز التعليمي، في هذا البحث وظيفة مزدوجة فهو جزء من قطاع الخدمات بالبنية الاقتصادية وفي الوقت نفسه عامل متنبىء بالقوة العاملة المستقبلية، وعن طريقه يمكن الحصول على عدد من المؤشرات، توضح لنا تركيبة القوة العاملة المستقبلية. ولذلك ستسرد الباحثة هنا تفاصيل الجهاز التعليمي وخطوات تطوره أكثر مما فعلت مع أجهزة الخدمات الأخرى. وسوف نلاحظ أن التوسع في الجهاز التعليمي، كما هو الحال في أجهزة الخدمات الأخرى، قد بني بأياد غير كويتية. وقد بدأ التوسع في هذا الجهاز باستقدام بعثة فلسطينية في عام ١٩٣٦.

أسست أول مدرستين ابتدائيتين للبنات في عام (١٩٥١)، وبنيت أول مدرسة ثانوية مستقلة للبنين في عام (١٩٥٣)، وبنيت أول مدرسة ثانوية للبنات في عام ١٩٥٤[٢٠]، كما أن معهد المعلمات قد أسس في هذا العقد، بالإضافة إلى المعاهد الخاصة. أيضا الكلية الصناعية، ومعهد الدراسات التجارية، قد انشأ في ذلك العقد.[٢١] وقد أنشئت جامعة الكويت في عام ١٩٦٦.

المناقشة أعلاه تمثل أمثلة لكيفية بداية تكوين النظام الاقتصادي للكويت، فغالبا بدأ بمبادرة شعبية، أو مبادرة خاصة، في الثلاثينات أو قبل الثلاثينات وقد مرت هذه المبادرات بصعوبات، قد تكون أنهت بعض هذه الخدمات. إلا أن البناء الاقتصادي الحديث للكويت، كما هو اليوم، قد أسس فعلا، وتوسع في الخمسينات.

لذلك فسنبدأ في هذه الدراسة المقارنة بين التعليم، والنظام الاقتصادي في الخمسينات. وللأسف لا توجد مصادر إحصائية عن بداية الخمسينات، وإنما أبكر الإحصائيات المتوفرة لدى الباحثة إحصائيات عام ١٩٥٧. لذلك سوف نأخذ هذا التاريخ كأساس للمقارنة بين النظام التربوي والنظام الاقتصادي، ثم سوف نستعرض المعلومات الإحصائية المتوفرة لسنوات ١٩٥٧، ١٩٦٥، ١٩٧٥، ١٩٨٠، عن التعليم وعلاقته بالقوة العاملة، متعمدين ترك فترة زمنية فاصلة بين المعلومات المختلفة، وذلك لنعطي فرصة للمخرجات التربوية؛ كي تكون جزءا من القوى العاملة. وبذلك يظهر تأثير الجهاز التعليمي على القوى العاملة.

استعراض المعلومات الاحصائية المتوفرة مع تحليلها تحليلا أوليا

(١) المعلومات الإحصائية لعام ١٩٥٧

في هذا الجزء من البحث سوف تعتمد الباحثة على الإحصائيات المتوفرة محاولة بقدر الإمكان الاستفادة منها. مثلا في عام ١٩٥٧ ليس لدينا سوى خلاصة التوزيع النسبي لجنسيات الطلبة والطالبات حسب المرحلة التعليمية والنوع. وهذا هو جدول رقم -١-. أما بالنسبة للجدول رقم -٢- فهو عبارة عن الحالة التعليمية للسكان، حسب الجنسية والنوع. وأما جدول رقم -٣- فهو عبارة عن قوة العمل حسب الجنسية والنوع. وللأسف فالمعلومات الإحصائية عن الحالة التعليمية للقوى العاملة غير متوفرة. لذلك، سوف نكتفي بهذه الإحصائيات الثلاثة.

جدول رقم (١)

نسبة الكويتيين الى غير الكويتيين في مدارس ومعاهد الكويت في جميع المراحل سنة ١٩٥٧م *

نوع المدرسة	النـوع	العـدد	نسبـة الكويتيين	غيـر الكويتيين
رياض أطفال	بنيـن	٥٧٦	٪١٠٠	صفر
	بنـات	٤٥٧	٪١٠٠	صفر
المجمـوع		١٠٣٣	٪١٠٠	صفر
ابتدائي	بنيـن	٩٨٨٦	٪٧٨	٪٢٢
	بنـات	٦٨٦٣	٪٨١	٪١٩
المجمـوع		١٦٧٤٩	٪٧٩	٢١
المتوسطة	بنيـن	٢٥٥٩	٪٨٣	٪١٧
	بنـات	٩٩٥	٪٧٧	٪٢٣
المجمـوع		٣٥٥٤	٪٨١	٪١٩
الثانـوي	بنيـن	٦٦٦	٪٦١	٪٣٩,٥
	بنـات	١٣٠	٪٥٧	٪٤٣
المجمـوع		٧٩٦	٪٦٠	٪٤٠
مهنيـة	بنيـن	٩٤٨	٪٨٣	٪١٧
	بنـات	٣٧	٪٤١	٪٥٩
المجمـوع		٩٨٤	٪٨٩	٪١١
المعهد الديني ومعهد النور		٥٥٠	٪٨٩,٥	٪١٠,٥
مدارس الكويت	بنيـن	٧٦١	٪٣	٪٩٧
بالخارج	بنـات	٩٧	٪١١	٪٨٩
المجمـوع		٨٥٨	٪٤	٪٩٦
المجموع الكلي	بنيـن	١٥٩٤٦	٪٧٧	٪٢٣
	بنـات	٨٥٧٨	٪٨٠	٪٢٠
المجمـوع		٢٤٥٢٤	٪٧٨	٪٢٢

* دولة الكويت وزارة التربية : التقرير السنوي، للعام الدراسي ١٩٥٦ / ١٩٥٧ ص ١٣٧ .

يلاحظ في جدول رقم (١) أن نسبة الطلبة والطالبات الكويتيين أعلى بكثير من غير الكويتيين، وغالبا ما تكون ضعفي أو ثلاثة أضعاف غير الكويتيين إلا في حالة واحدة، وهي في المدارس المهنية للإناث؛ إذ تزيد نسبة غير الكويتيين إلى النصف.

ولكن نسبة الكويتيين إلى غير الكويتيين من الطلبة لا تعطينا صورة واضحة عن نسبة هؤلاء الطلبة والطالبات إلى عدد السكان العام.

لذلك اضطرت الباحثة إلى اللجوء إلى احصائية الحالة التعليمية للسكان حسب النوع والجنسية.

جدول رقم (٢)
الحالة التعليمية للسكان حسب النوع والجنسية (١٠ سنوات فأكثر)
لسنة ١٩٥٧ *

الحالة التعليمية	النوع	نسبة الكويتيين	نسبة غير الكويتيين
أمي	ذكور	٪٣٧,١	٪٦٢,٩
	إناث	٪٨٢,١٨	٪١٧,٨٢
	الجملة	٪٥٥,٠٩	٪٤٤,٩١
يقرأ ويكتب	ذكور	٪٤٤,٠٦	٪٥٥,٩٤
	إناث	٪٥٨,٣	٪٤١,٧
	الجملة	٪٤٦,٧٦	٪٥٣,٢٤
الابتدائية	ذكور	٪٣٨,٢٢	٪٦١,٧٨
	إناث	٪٣٣,١٧	٦٦,٨٣
	الجملة	٪٣٦,٨١	٪٦٣,١٩
المتوسطة	ذكور	—	—
	إناث	—	—
	الجملة	—	—
الثانوية ودون الجامعة	ذكور	٪٥,٨٤	٪٩٤,١٦١
	إناث	٪٣,٤٨	٪٩٦,٥٢
	الجملة	٪٥,٠٦	٪٩٤,٩٤

تابع الجدول رقم (٢)

الحالة التعليمية	النـوع	نسبـة الكويتيين	نسبة غير الكويتيين
درجان جامعية وما فوقها	ذكـور	٪٤,٢٩	٪٩٥,٧١
	إنـاث	صفر٪	٪١٠٠
	الجملـة	٪٣,٧٥	٩٦,٢٥
غـير مبيـن	ذكـورا	٪٣٧,٢	٪٦٢,٨
	إنـاث	٪٧٨,٤١	٪٢١,٥٩
	الجملـة	٪٤٩,١٣	٪٥٠,٨٧
الجملـة	ذكـور	٪٣٨,٤١	٪٦١,٥٩
	إنـاث	٪٤٧,٤٣	٪٢٥,٥٧
	الجملـة	٪٤٩,٩٩	٪٥٠,٠١

* (دولة الكويت. وزارة التخطيط. الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٨ العدد الخامس عشر مأخوذ من جدول ٣٦ ص ٣٩).

يلاحظ في جدول (٢) للعام ١٩٥٧، نفسه أن مجموع نسبة الكويتيين الأميين إلى الأميين غير الكويتيين كبيرة، فهم يشكلون أكثر من النصف. ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث. وتتعادل النسبة قليلا بين الكويتيين وغير الكويتيين في الحالة التعليمية ليقرأ ويكتب. ولكن يلاحظ أنه كلما ارتفعت الحالة التعليمية قل عدد الكويتيين بالنسبة لغير الكويتيين إلى أن تصل أدناها في الحالة التعليمية للسكان في المرحلة الثانوية العامة، وما دون الجامعة، لتصل إلى الصفر بالنسبة للإناث الكويتيات. إلا أنه يلاحظ أن هذا الجدول لا يوضح نسبة المتعلمين من السكان إلى العدد الكلي للسكان من الفئة التعليمية نفسها. وإنما هو جدول مقارن بين الكويتيين وغير الكويتيين من إناث وذكور فقط. إذن هذا الجدول أيضا لا يخدمنا. وللأسف لا توجد معلومات توضح ما تعنيه هذه النسب للتعداد العام للسكان في سنة ١٩٥٧. أما جدول رقم ـ ٣ ـ أ فهو قوة العمل حسب النوع والجنسية.

جدول رقم (٣) أ

عن قوة العمل حسب النوع والجنسية لسنة ١٩٥٧*

البيـــان	كويتيـــــون			غيـر كويتييـن			المجمـــــــوع		
	ذكـور	إنـاث	مجمـوع	ذكـور	إنـاث	مجمـوع	ذكـور	إنـاث	مجمـوع
قوة العمل	٢٤٢١٨	٣٨٤	٢٤٦٠٢	٥٣٩٩٣	١٦٩٣	٥٥٦٨٦	٧٨٢١١	٣٠٧٧	٨٠٢٨٨
نسبة النوع والجنسية	٪٣٠	٪٠,٤	٪٣٠,٤	٪٦٧,٢٥	٪٠٢,١١	٪٦٩,٣٦	٪٩٧,٤	٪٣,٨	٪١٠٠
قوة العمـل ٪للسكـان	٪٤٣,٩	٪٠,٧	٪٢٢,٩	٪٨١	٪١	٪٦٦,٧	٪٦٤,٢	٪٣	٪٤٢,١

* (الجدول الإحصائي مأخوذ من **المجموعة الإحصائية سنة ١٩٧٨** ص ٩٣ جدول رقم ٨٦.)

جدول رقم (٣) ب

القوى العاملة حسب النوع والجنسية، في تعداد سنة ١٩٦٥ سن ١٥ سنة، فأكثر*

البيان	كويتيون			غير كويتيين			الجملة		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
قوة العمل	٤١٩٢٦	١٠٩٢	٤٣٠١٨	١٣٣٦٠٣	٧٦٧٦	١٤١٢٧٩	١٧٥٥٢٩	٨٧٦٨	١٨٤٢٩٧
٪ الجنسية والنوع	٪٢٢,٧٤	٪٠,٦	٪٢٣,٣٤	٪٧٢,٤٩	٪٤,١٧	٪٧٦,٦٦	٪٦٥,٢٤	٪٠٤,٧٦	٪١٠٠
جملة قوة العمل									
٪ قوة العمل السكان	٪٣٧,٢	٪١,٠	٪١٩,٥	٪٦,٩،	١٠,٤	٪٥٧,١	٪٦١,٣	٪٤,٨	٪٣٩,٤

* (هذا الجدول مأخوذ رقم ٤٦ ص ٩٣ في المجموعة الإحصائية سنة ١٩٧٨، العدد الخامس عشر.)

والجدول رقم (٣ ـ أ) يوضح لنا كيف أن القوة العاملة الكويتية قليلة جدا نسبة للقوى العاملة غير الكويتية. كما أنه يرينا كيف أن القوة العاملة الكويتية قليلة حتى بالنسبة للسكان. ومعنى هذه الإحصائية أنه لا يمكن لنا أن نعتمد على إحصائيات التعليم في المدارس؛ إذ إن جميع القوى العاملة غير الكويتية ليست من إنتاج النظام التربوي المحلي؛ أي إنها وافدة جاهزة منذ قدومها. إذن بالنسبة لانطباق نظريات إعادة الإنتاج التربوية، من حيث إن النظام التربوي يعيد إنتاج النظام الاجتماعي الاقتصادي بطبقاته وعلاقاته، غير واضح هنا؛ إذ إن النظام الاقتصادي ذو مكونات[٢٣] وافدة، وليست محلية. ولكن كما رأينا من بعض الباحثين أنهم يعتقدون بأنه بعد اتساع النظام التعليمي، وانتشار التعليم في بلد ما في العالم الثالث، ففي الأعوام اللاحقة تميل النظم التربوية إلى إعادة الإنتاج للنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي، (أنظر Wies, Lois). وهذا يدلنا على أنه يجب علينا أن نتريث، لندرس الموضوع، بعد اتساع النظام التربوي، وليس عند بداية انتشاره.

وذلك بالإضافة إلى أن تاريخ الإحصائية التربوية (جدول رقم ـ ١ ـ) هو نفسه تاريخ إحصائية القوى العاملة، والإحصائيتان كلتاهما كانتا عن عام ١٩٥٧؛ أي إننا لم نعط بعد الفرصة لمخرجات النظام التربوي؛ لتنضم إلى القوى العاملة. لذلك فسوف نحسب المعلومات التي لدينا عن القوى العاملة في عام ١٩٥٧ أساساً للمقارنة للسنوات اللاحقة، بعد اتساع النظام التربوي. لذلك ستحاول الباحثة إيجاد العلاقة بين المخرجات التربوية في ١٩٥٧، وأثرها في القوى العاملة لعام ١٩٦٥.

(٢) المعلومات الإحصائية لعام ١٩٦٥

في الستينات، كان هناك نشاط في إنشاء المدارس، والمعاهد المهنية المختلفة، والتعليم الموازي، وكذلك أنشئت الجامعة في الستينات. وفي الوقت نفسه أصيبت البلاد بالتضخم الوظيفي، ولاحظ بعض الباحثين ظهور البطالة المقنعة بصورة مميزة[٢٤] لذلك سوف تقارن الباحثة القوى العاملة لعام ١٩٥٧، بالقوى العاملة لعام ١٩٦٥؛ لنرى آثار الجهاز التعليمي الذي أنشيء في الخمسينات. وتوسع في الستينات.

أولا : تلاحظ الباحثة في مقارنتها بين جدول رقم ـ ٣ ـ أ، وجدول رقم ـ ٣ ـ ب ـ أنه بينما الأعداد المطلقة لمكونات[٢٥] القوة العاملة قد زادت، إلا أن النسبة المئوية لهذه المكونات نفسها قد نقصت سواء كان ذلك بالنسبة للتعداد العام للسكان، أو بالنسبة لمكونات القوة العاملة نفسها. وطبعا هذا ناتج عن زيادة عدد السكان.

ثانيا : وعلى الرغم من زيادة تعليم الإناث الكويتيات، إلا أن ذلك لا يظهر له أثر في إحصائيات القوى العاملة، سواء كان ذلك في جدول رقم ـ ٣ ـ أ لعام ١٩٥٧ وجدول ـ ٣ ـ ب لعام ١٩٦٥. وحيث إن نسبة الإناث في القوة العاملة متدنية لدرجة ملفتة للنظر، (٤٪ بالنسبة لمجموع القوى العاملة و٧,٠٪ بالنسبة للفئة نفسها من تعداد السكان العام في عام ١٩٥٧، و٦,٠٪ و١٪ لعام ١٩٦٥، على التوالي) رأت الباحثة الاطلاع على نسبة الإناث في المراحل التعليمية المختلفة، علها تعطينا بعض الإيضاح؛ لعدم وجودهن بالكثرة المتوقعة.

جدول رقم (٤)

جدول نسب الإناث المسجلات في مختلف المراحل الدراسية
لأعوام ١٩٦٩/٦٨، ١٩٧٤/٧٣، ١٩٧٩/٧٨ *

العام الدراسي	المرحلة الدراسية					المجموع
	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية	المهنية	اخرى	
١٩٦٩/٦٨	٪٤٣,٧	٪٤٢,٣	٪٣٧,٦٨	٪١١,٨	٪٤٨,١٨	٪٤٢,٨٦
١٩٧٤/٧٣	٪٤٥,٢	٪٤٣,٧٧	٪٤٦,٩٩	٪٢٥,٨	٪٣٧,٣	٪٤٤,٨٨
١٩٧٩/٧٨	٪٤٦,٦	٪٤٤,٥	٪٤٨,٥	٪٤٥,٩٥	٪٣٦,٩٥	٪٤٦,٣٢

* (الجدول مستخرج من المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٨، العدد الخامس عشر.)

جدول رقم ـ ٤ ـ يوضح نمو مشاركة الإناث في مراحل الدراسة المختلفة في سنوات ١٩٦٩/٦٨ و١٩٧٤/٧٣. وللأسف لا تتوفر لدى الباحثة معلومات إحصائية للأعوام السابقة، إلا أن هذا لا يمنعنا من الاعتماد على هذه الإحصائية للسنوات التالية لها.

المهم أن نسجل هنا أن مشاركة الإناث في النظام التعليمي عالية جداً تصل إلى ما يقارب النصف بالنسبة لعدد الطلبة والطالبات الكلي، إلا أن هذا كما قلنا سابقاً لا يوضح

لنا عدم اشتراك المرأة في القوى العاملة بالنسبة نفسها، أو حتى بنصف النسبة التي تتوفر لها في النظام التعليمي.

ولأنه من الصعب علينا معرفة من من المكونات للقوى العاملة متعلم (أي أنه من مخرجات النظام التربوي المحلي)، ومن منهم من غير المتعلمين في المصادر الموجودة لدينا، ترى الباحثة استخدام إحصائية الحالية التعليمية للقوى العاملة، حسب النوع والجنسية لعام ١٩٦٥.

جدول رقم (٥ ـ أ)
التوزيع النسبي للقوة العاملة حسب الحالة التعليمية والجنسية والنوع لعام ١٩٦٥*

الحالة التعليمية	ذكـــور		انـــاث		مجمـوع الكويتيين الذكور والاناث	مجموع غير الكويتيين الذكور والاناث	المجموع الكلي كويتيون + غير كويتيين ذكور واناث
	كويتيون	غير كويتيين	كويتيون	غير كويتيين			
أمـــي	٪٢٦,٢٩	٪٦٩,٦٢	٪٠,٦٥	٪٣,٤٤	٪٢٦,٩٤	٪٧٣,٠٦	٪١٠٠
يقرأ ويكتب	٪٢٣,٨٩	٪٧٤,٦٥	٪٠,٢٦	٪١,٢	٪٢٤,١٦	٪٧٥,٨٤	٪١٠٠
الابتدائية	٪٢١,٢٧	٪٧٤,٨٢	٪١,٢٣	٪٢,٦٨	٪٢٢,٥	٪٧٧,٥	٪١٠٠
المتوسطة	٪١٩,٠٣	٪٧٣,٦	٪١,٦٥	٪٥,٧٢	٪٢٠,٦٨	٪٧٩,٣٢	٪١٠٠
الثانوية ودون الجامعة	٪٤,١٧	٪٧٥,٦٩	٪١,٠٨	٪١٩,٠٦	٪٥,٢٥	٪٩٤,٧٥	٪١٠٠
الدرجة الجامعية ومافوقها	٪٦,٢٦	٪٧٦,٣٣	٪٠,٧٦	٪١٦,٦٥	٪٧,٠٢	٪٩٢,٩٨	٪١٠٠
غير مبيـن	٪٣٠	٪٥٥	٪١	٪١٤	٪٣١	٪٦٩	٪١٠٠
الجملـــة	٪٢٢,٧٥	٪٧٢,٤٩	٪٠,٥٩	٪٤,١٧	٪٢٣,٣٤	٪٧٦,٦٦	٪١٠٠

* (الجدول مأخوذ من المجموعة الإحصائية السنوية سنة ١٩٧٨ العدد الخامس عشر، وزارة التخطيط في دولة الكويت جدول رقم ٩٠ ص ٩٧ مع استخراج النسب المئوية لكل حالة تعليمية، حسب الجنسية والنوع في سنة ١٩٦٥.)

يلاحظ من جدول (٥ ـ أ) أنه أولا : أقل نسب المشاركة في القوى العاملة لعام ١٩٦٥ هي من قبل الإناث الكويتيات. كما يلاحظ أن نسبة الكويتيات تزداد عند المراحل التعليمية التالية : الابتدائية المتوسطة والثانوية بصورة بسيطة جدا (٢٣, ١٪، ٦٥٪، ٠٨, ١٪) على التوالي. تعود لتقل عند مرحلة الجامعة. ثانيا : ـ عند مقارنة مشاركة الكويتيات بغير الكويتيات يتضح أنه أعلى نسب المشاركة عند غير الكويتيات هي عند

المراحل التعليمية الثانوية والجامعة وما فوقها، إذ تصل ١٩,٠٦٪، و١٦,٦٥٪ على التوالي.

ثالثا : أما بالنسبة للذكور الكويتيين فيلاحظ أنهم يمثلون ما يقارب ١/٤ القوة العاملة الموجودة في المراحل التعليمية المتدنية، ويقل عددهم تدريجيا إلى أن يصل في مرحلة الثانوية والجامعة، وما فوق ٤,١٧٪ و٦,٢٦٪ على التوالي.

رابعا : يلاحظ أن غير الكويتيين يمثلون ٣/٤ القوى العاملة ما عدا في مرحلة الأمية؛ إذ تبلغ نسبتهم ٦٩,٦٢٪.

باختصار في سنة ١٩٦٥ كانت الغالبية العظمى من القوى العاملة الكويتية قوى غير كويتية. وهذا يعني أن معظم العاملين غير الكويتيين ليسوا من انتاج النظام التعليمي المحلي.

٣ ـ المعلومات الإحصائية لعام ١٩٧٥

في هذه المرحلة من البحث يستحسن الأخذ بإحصائيات سنة ١٩٧٥؛ أي أن نترك ١٠ سنوات فترة فاصلة؛ لنرى تأثير النظام التربوي الذي اتسع في الستينات في القوى العاملة في السبعينات.

في السبعينات بدأ ظهور أعراض اقتصادية أخرى، كالازدهار غير الطبيعي والتخمة، وكثرة الشركات، واتساع القطاع الخاص.

جدول رقم (٥ ـ ب)

إحصائيات القوى العاملة في سنة ١٩٧٥ سن ٥ فأكثر

تعـــداد ١٩٧٥ م*

البيـــان	كويتيـــــون			غيـر كويتيـــــن			الجملـــة		
	ذكـور	إنـاث	المجموع	ذكـــور	إنـاث	المجموع	ذكـور	إنـاث	المجموع
قوة العمل	٨٤٣٦٧	٧٤٧٧	٩١٨٤٤	١٨٥٠٠٩	٢٧٧٢٩	٢١٢٧٣٨	٢٦٩٣٧٦	٣٥٢٠٦	٣٠٤٥٨٢
٪ :	٪٢٧,٧	٪٢,٤٦	٪٣٠,١٦	٪٩,١	٪٦٩,٨٤	٪٨٨,٤٤	٪١١,٥٦	٪١٠٠	
٪ قوة العمل : السكـان	٪٣٥,٧	٪٣,٢	٪١٩,٥	٪٦٠,٢	٪١٢,٩	٪٤٠,٧	٪٥٠,٤	٪٧,٨	٪٣٠,٦

* (مأخوذ عن جدول ٤٦، ص ٥٣، في المجموعة الإحصائية، ١٩٧٨، القوى العاملة حسب النوع والجنسية، في سنوات التعداد، ٥٧، ٦٥، ٧٠، ١٩٧٥.)

عند مقارنة الجدول رقم (٥ ـ ب) بالجدول رقم (٣ ـ ب) لإحصائيات القوى العاملة في عام ١٩٧٥ و١٩٦٥ على التوالي نلاحظ التالي:

أولا : نجد أن عدد الذكور الكويتيين قد زاد الضعف، ونسبتهم لمجمل القوة العاملة قد زاد بدرجة بسيطة. فبينما كانت نسبة الذكور الكويتيين في تعداد سنة ١٩٦٥ بالنسبة لمجمل القوة العاملة ٢٢,٧٤٪، اصبح ٢٧,٧٪ في تعداد سنة ١٩٧٥. وعند مقارنة نسبة الذكور الكويتيين بالنسبة لعدد السكان الكلي يلاحظ أنه قد تدني (وذلك من ٣٧,٢٪ في سنة ١٩٦٥ الى ٣٥,٧٪ في سنة ١٩٧٥).

ثانيا : نجد أن الإناث الكويتيات في إحصائية ١٩٧٥ قد زاد عددهن الى ما يقارب ستة الأضعاف لما كان عليه في إحصائية ١٩٦٥ (من ١٠٩٢ الى ٧٤٧٧) على التوالي. وتتضح هذه الزيادة في نسبهن بالنسبة للقوى العاملة، وبالنسبة لعدد السكان الكلي، ممن في فئتهن (٢,٤٦ و٣,٢) على التوالي. وقد كانت نسبهن ٠,٦٪ و١٪ على التوالي في تعداد سنة ١٩٦٥.

ثالثا : نجد أن فئة غير الكويتيين قد تضاعفت اعدادها المطلقة، فهي ١٤١٢٧٩ في عام ١٩٦٥، وأصبحت ٢١٢٧٣٨ في عام ١٩٧٥، وأن توزيعها النسبي بالنسبة للقوى العاملة ككل، وبالنسبة لتعداد السكان، قد قل عما كان عليه في إحصائية سنة ١٩٦٥، وهذا مؤشر طيب ينبئنا بان تأثير النظام التعليمي المحلي بدا يجني ثماره.

ولكن يلاحظ أيضا أن الأعداد المطلقة للإناث غير الكويتيات قد زادت أكثر من ثلاثة أضعاف، كما أن توزيعها بالنسب قد زاد، فقد كانت نسبتهن إلى القوى العاملة لعام ١٩٦٥، ٤,١٧٪، فأصبحت ٩,١٪ في تعداد ١٩٧٥، ونسبتهن إلى عدد السكان الكلي من فئتهن قد زاد من ١٠,٤٪ إلى ١٢,٩٪.

إلا أنه كما قلنا سابقا لا نستطيع الاعتماد على الإحصائيات التعليمية؛ لأنها لا ترينا الحالة التعليمية الكلية للسكان، وإنما تعطينا أعداد الطلبة والطالبات، وتوزيعهم النسبي داخل النظام التربوي. هذا بينما نحن في حاجة إلى معرفة أعداد المتعلمين، خاصة من الكويتيين بالنسبة للسكان عامة. جدول رقم (٦ ـ أ) يوضح لنا هذه المعلومات في عام ١٩٧٥.

جدول رقم (٦ - أ)

الحالة التعليمية للسكان وتوزيعهم النسبي حسب الجنسية والنوع (١٠ سنوات وأكثر) لعام ١٩٧٥ م*

الحالة التعليمية والنوع		١٩٧٥	
		٪ الكويتيون	٪ غير الكويتيين
أمـــي	ذ	٣٠,٠٪	٢٧,٥٪
	أ	٥٩,١٪	٣١,٣٪
	جـ	٤٤,٦٪	٢٨,٩٪
يقرأ ويكتب	ذ	٢٠,٩٪	٢٤,٧٪
	أ	٨,٤٪	١٦,١٪
	جـ	١٤,٧	٢١,٥٪
الابتدائية	ذ	٢٦,٧٪	١٧,٣٪
	أ	١٧,٥٪	٢١,٤٪
	جـ	٢٢,١٪	١٨,٩٪
المتوسطة	ذ	١٤,٠٪	١١,٦٪
	أ	٩,٧٪	١٣,٧٪
	جـ	١١,٨٪	١٢,٤٪
الثانوية ودون الجامعة	ذ	٦,٦٪	١١,٢٪
	أ	٤,٥٪	١٣,١٪
	جـ	٥,٥	١١,٩٪
درجات جامعية وما فوقها	ذ	١,٨٪	٧,٧٪
	أ	٠,٨٪	٤,٤٪
	جـ	١,٣٪	٦,٤٪
غير مبين	ذ	—	—
	أ	—	—
	جـ	—	—
المجموع	ذ	١٠٠٪	١٠٠٪
	أ		
	جـ		

* (دولة الكويت - وزارة التخطيط الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة السنوية لسنوات، ٧٠/٧٥/٨٠، العدد الثاني والعشرون، جدول رقم ٢٦، ص ٤٣.)

أولا : لا مجال لمقارنة المعلومات المتوفرة في جدول (رقم ٢) مع المعلومات المتوفرة في جدول (رقم ٦ ـ أ).

ثانيا : يلاحظ بصورة عامة أن التوزيع النسبي للحالة التعليمية للسكان حسب الجنسية والنوع بين الكويتيين وغير الكويتيين متوازن نوعا ما في المراحل التعليمية الأولى، مثل فئة يقرأ، ويكتب، وفئة الحاصلين على الابتدائية والمتوسطة. أما المراحل التالية، فيلاحظ أن نسب تمثيل الكويتيين تتدنى، لتنخفض انخفاضا حادا في فئة الحاصلين على الشهادة الجامعية وما فوقها، فتصل ١,٨ ذكور و٨, إناث.

ولكنه من الطبيعي أن تنخفض النسب المئوية للحاصلين على شهادات عليا من مجموع العام.

ولا يمكن لنا الاستفادة من هذا النقاش أعلاه إلا إذا استعرضنا التوزيع النسبي للحالة التعليمية للقوى العاملة حسب النوع والجنسية لسنة ١٩٧٥.

جدول رقم (٥ ـ ب)
التوزيع النسبي للقوى العاملة، لسنة ١٩٧٥، حسب الحالة التعليمية، والنوع، والجنسية، ١٩٧٥ م

الحالة التعليمية	ذكـــور		انـــاث		مجموع الكويتيين	مجموع غير الكويتيين	المجموع الكلي
	كويتيون	غير كويتيين	كويتيون	غير كويتيين	ذكور وإناث	ذكور وإناث	كويتيون + غير كويتيين ذكور وإناث
أمي	٣٠,٢٪	٥٨,٩٪	٠,٧٣٪	١٠,١٧٪	٣٠,٩٣٪	٦٩,٠٧٪	١٠٠٪
يقرأ ويكتب	٢٧,٢١٪	٦٧,٣٤٪	٠,٣٢٪	٥,١٣٪	٢٧,٥٣٪	٧٢,٤٧٪	١٠٠٪
الابتدائية	٣٦,٢١٪	٥٩,٩٣٪	١,٧٤٪	٢,١٢٪	٣٧,٩٥٪	٦٢,٠٥٪	١٠٠٪
المتوسطة	٣٢,٣٥٪	٥٨,٥١٪	٥,٣٨٪	٣,٧٦٪	٣٧,٣٣٪	٦٢,٢٧٪	١٠٠٪
الثانوية ودون الجامعة	١٥,١٧٪	٥٧,٧٤٪	٨,٣٨٪	١٨,٧١٠٪	٢٣,٥٥٪	٧٦,٤٥٪	١٠٠٪
الدرجة الجامعية وما فوقها	١٠,١٢٪	٦٧,٥٧٪	٤,١٥٪	١٨,١٦٪	١٤,٢٦٪	٨٥,٧٣٪	١٠٠٪
غير مبين	١٠٠٪	—	—	—	١٠٠٪	—	١٠٠٪
الجملة	٢٦,٧٪	٦١,٦٣٪	٢,٤٥٪	٩,٢٢٪	٢٩,١٤٪	٧٠,٨٦٪	١٠٠٪

(دولة الكويت، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٨، العدد الخامس عشر. جدول رقم (٩) مستخرج من جدول رقم ٩٠، ص ٩٧.)

إذا لاحظنا أن انخفاض نسبة الأميين في جدول رقم (٦ ـ ب) (الذي يمثل الحالة التعليمية للقوى العاملة) نجد أن نسبة الأميين العاملين من الذكور غير الكويتيين يكونون الغالبية العظمى؛ إذ نجدهم يكونون ٥٨,٩٪ من نسبة العاملين في الفئة التعليمية نفسها. إلا أنه عند مقارنة هذه المعلومة في جدول رقم (٥ ـ أ) نلاحظ أن هذه الفئة من العاملين قد انخفضت عما كانت عليه في عام ١٩٦٥؛ إذ أنها كانت تمثل ٦٩,٦٢٪ من فئتها التعليمية نفسها.

كانت النتيجة المهمة والمختصرة لجدول رقم (٥ ـ أ) عن التوزيع النسبي للحالة التعليمية للقوى العاملة حسب النوع والجنسية أن الغالبية العظمى للعاملين في عام ١٩٦٥ من إنتاج نظم تربوية أخرى، وليست من إنتاج النظام التربوي المحلي. عند القاء نظرة شاملة على جدول رقم (٥ ب) نجد أن :

أولا : الغالبية العظمى من العاملين في جميع الفئات التعليمية ذكور من غير الكويتيين. بينما كانت هذه المجموعة ٣/٤ القوى العاملة في إحصائية سنة ١٩٦٥، إلا أن نسبة تمثيل هذه المجموعة نفسها في تعداد ١٩٧٥ كانت أقل، فهي ٥٨,٩٪ من الأميين، و٦٧,٣٤٪ من فئة يقرأ ويكتب، و٥٩,٩٣٪ من الحاصلين على الابتدائية.. الخ. ولكن

ثانيا : يلاحظ أيضا أن فئة مجموع غير الكويتيين من الذكور والإناث غالبا ما تصل إلى ٣/٤ القوة العاملة الكلية.

ثالثا : عند الدراسة الدقيقة لأوضاع المرأة الكويتية العاملة نجد أنها ازداد عددها جدا في جميع الحالات التعليمية، إلا أن عددها ازداد أكثر في الحالات التعليمية التالية :ـ الانتهاء من المرحلة المتوسطة، حيث أن عددها ازداد من ١,٦٥٪ في تعداد سنة ١٩٦٥ الى ٥,٣٧٪ في تعداد سنة ١٩٧٥. كذلك نجد نسب الإناث في فئات الحالة التعليمية الثانوية ودون الجامعة، قد ازداد عددها من ١,٠٨٪ إلى ٨,٣٨٪ في سنة ١٩٦٥، وسنة ١٩٧٥، على التوالي. وكذلك يمكن القول عن فئة الدرجة الجامعية وما فوقها.

هذا النقاش الدائر يرينا مدى دينامية التغيرات، خلال عقد من الزمان، في القوى العاملة، وأثر التعليم فيها. ولكن هذا البحث لا يكتمل بدون دراسة إحصائيات سنة ١٩٨٠. إذ إننا لم نتمكن من مقارنة جدول (٦ ـ أ) (الحالة التعليمية للسكان، وتوزيعهم النسبي، حسب النوع والجنسية، لعام ١٩٧٥ مع جدول مماثل له في الإحصائيات السابقة، في سنة ١٩٦٥.

جدول رقم (٦ ـ جـ)

الحالة التعليمية للسكان وتوزيعهم النسبي حسب الجنسية والنوع لـ ١٠ سنوات واكثر لعام ١٩٨٠

الحالة التعليمية والنوع		كويتـــي ٪	غير كويتي ٪
أمـــي	ذكور	٪٢٢,٧	٪٢٥,٠
	إناث	٪٤٩,٦	٪٢٢,٩
	جملة	٪٣٦,٤	٪٢٤,٢
يقرأ ويكتب	ذكور	٪١٨,٠	٪٢٥,٠
	إناث	٪١٠,٧	٪١٦,٣
	جملة	٪١٤,٣	٪٢٢,١
الابتدائيـة	ذكور	٪٢٦,٧	٪١٤,١
	إناث	٪١٧,٠	٪١٩,٧
	جملة	٪٢١,٧	٪١٦,٠
المتوسطة	ذكور	٪١٩,٣	٪١٢,٨
	إناث	٪١٣,٢	٪١٦,٩
	جملة	١٦,٢	٪١٤,٢
الثانوية ودون الجامعية	ذكور	٪١٠,٢	٪١٣,٥
	إناث	٪٧,٧	٪١٧,٠
	جملة	٪٩,٠	٪١٤,٧
درجات جامعية	ذكور	٪٣,١	٪٩,٦
	إناث	٪١,٨	٪٧,٢
	جملة	٪٢,٤	٪٨,٨
غير مبين	ذكور	—	—
	إناث	—	—
	جملة	—	—
الجملة	ذكور	٪١٠٠	٪١٠٠
	إناث	٪١٠٠	٪١٠٠
	جملة	٪١٠٠	٪١٠٠

من جدول رقم(٦ ـ جـ)للحالة التعليمية للسكان نلاحظ أولا ـ أن النسب الممثلة للكويتيين في فئة الأميين قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً، سواء كان ذلك بالنسبة للإناث أو الذكور، عما كانت عليه في عام ١٩٧٥ ؛ إذ إنها كانت ٣٠٪ للذكور و١ , ٥٩٪ للإناث في عام ١٩٧٥ ، وأصبحت ٢٢ , ٧٪ و٦ , ٤٩٪ على التوالي، في عام ١٩٨٠ . ولم تتغير النسب

المئوية للكويتيين وغير الكويتيين ذلك التغير الواضح في مرحلتي يقرأ ويكتب، والحاصلين على الابتدائية.

وفي المرحلة المتوسطة نلاحظ أن عدد الكويتيين يزداد عما كان عليه في عام ١٩٧٥، أما غير الكويتيين فنسب تمثيلهم تزداد زيادة بسيطة. أما في المرحلة الثانوية. ودون الجامعة، فتزداد النسب الممثلة للكويتيين تقريبا إلى الضعف. أما الذكور من غير الكويتيين فتزداد نسب تمثيلهم بصورة بسيطة. بينما يزداد تمثيل الإناث غير الكويتيات بصورة واضحة. فقد كانت ١٣,١٪ في عام ١٩٧٥، وأصبحت ١٧٪ وكذلك تزداد نسب الكويتيين في مرحلة الدرجات الجامعية في عام ١٩٨٠، عما كانت عليه في سنة ١٩٧٥، ولكن يلاحظ أن غير الكويتيين سواء كانوا ذكوراً أو اناثاً هم الأغلبية.

نتائج تحليل المعلومات الإحصائية المتوفرة وماذا تعني بالعلاقة مع نظريات إعادة الإنتاج

بلغت نسبة العمالة غير الكويتية في القوى العاملة ٦٩,٣٥٪ في عام ١٩٥٧، و٧٦,٦٪ في عام ١٩٦٥، ٦٩,٨٤٪ في عام ١٩٧٥، و٧٨٪ في عام ١٩٨٠.

أي أنه منذ أنشىء النظام الاقتصادي الحديث والعمالة غير الكويتية تمثل أغلبية، وتتوقع الباحثة أن هذا الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية يقل تدريجيا، كلما تخرجت دفعة من المخرجات التربوية؛ أي بتقدم الأعوام يتوقع أن يخف الاعتماد على القوى العاملة غير الكويتية. هذا التوقع كان في محله لعام ١٩٧٥؛ إذ انخفضت نسبة العمالة الأجنبية من ٧٦,٦٪ في عام ١٩٦٥ إلى ٦٩,٨٤٪ في عام ١٩٧٥. ولكنها للأسف تعود للزيادة في عام ١٩٨٠. وبمقارنة الحقائق المتوفرة عن نمو الأيدي العاملة في النظام الاقتصادي الكويتي بالحقائق المتوفرة عن نمو النظام التعليمي، نجد أنه :

ـ في الثلاثينات عندما كونت دائرتا المعارف والبلدية لم يكن هناك أثر يذكر للمتعلمين الكويتيين؛ إذ امتازت تلك الفترة بولادة للنظام التعليمي. ولكن كان النظام الاقتصادي بدائيا جداً كما رأينا، اعتمد فيه الكويتيون على الغوص على اللؤلؤ، وصيد السمك، والنقل البحري.

ـ اما في الخمسينات فنجد أن هذه الفترة قد تميزت بنمو لم تشهد له الكويت مثيلاً في سابق حياتها بالنسبة لتوسع أجهزة الخدمات من صحية وتعليمية. وكما تقول الدكتورة نجاة عبد القادر (١٩٨٠) : لقد شهدت الكويت في الخمسينات مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فقد انتقل عدد كبير من العاملين بالغوص، وبالنقل، إلى العمل في الوظائف الحكومية، فالبحارة توجهوا إلى العمل لدى شركات النفط، إلا أنهم واجهوا صعوبة في منافسة العمال الأجانب الفنيين. . أما النواخذة فقد اتجهوا الى العمل التجاري، ولكنه عمل محدود، تتحكم به إمكاناتهم، اما التجار الذين تركز بأيديهم الرأسمال التجاري الكويتي، فقد تحولوا من النقل البحري إلى الاستثمار الداخلي، فأنشأوا الشركات المساهمة، وأسسوا البنوك. كما شهدت الكويت تدفق عدد كبير من المهاجرين، لا من البلدان المجاورة فقط بل من شتى أنحاء الوطن العربي[٢٦]. كما أنه تكون لدى الكويت مخرجات تربوية من إنتاج نظامها التربوي المحلي، وان كانت ضئيلة العدد، ولكن لا يفوتنا أن الكثير من العاملين لم يكونوا من إنتاج النظام التربوي المحلي.

ومن نسب غير الكويتيين إلى الكويتيين في السبعينات يتضح لنا أن القوى العاملة ليست إنتاج النظام التربوي المحلي.

واضح أن هناك إنتاجاً للتربية، إلا أن هذه المخرجات التربوية تعمل أكثر ما تعمل في القطاع الخاص. وبقية التوسع في النظام الاقتصادي الكويتي يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا، فيما عدا الخدمات التعليمية، على أيد عاملة، لا علاقة لها بمنتجات النظام التربوي المحلي؛ اذ إنها عمالة وافدة.

فأين إعادة الإنتاج؟ وكيف يمكن القول باعادة إنتاج نظام اقتصادي غير موجود؟ فأين الوحدة الإنتاجية الأساسية على السفينة في الثلاثينات، وأين أعيد انتاجها؟ فلا أثر لها حتى في العقود التالية للثلاثينات، واعني الاربعينات والخمسينات. فواقع الحال يقول إنه حدث تحول Transformation، إن لم نقل انقلاب جذري في النظام، وفي البنية الاقتصادية، في تلك الفترة التاريخية.

ـ وحتى إذا قارنا الستينات والسبعينات بالخمسينات نجد أنه على الرغم من أن النظام الاقتصادي يسير في اتجاه معين، ولم يتغير، يتميز بالتوسع الشديد إلى درجة التخمة. وفيما يختص بعلاقة النظام التربوي ومخرجاته بهذا التوسع الاقتصادي يلاحظ أنها علاقة غير مباشرة، بل غير واضحة في أغلب الأحيان، وذلك بسبب غياب العنصر المحلي، (أي الكويتي) في القوى العاملة.

ذلك كان فيما يتعلق حول المقولة بإعادة إنتاج النظام التربوي للنظام الاقتصادي السائد، وقد فندت. فماذا عن العلاقات الاجتماعية التي تمثل الأساس للنظام الاقتصادي؛ أي العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية؟ هل أعيد إنتاجها؟ بمعنى هل توجد علاقة بين مكونات البنية الاقتصادية القديمة في الثلاثينات، وبين البني الاقتصادية الحديثة، سواء كانت تلك في الخمسينات، أو الستينات، أو السبعينات، ومن ثم الثمانينات.

كما هو موضح سابقا، فإن الطفرة الاقتصادية التي حدثت في الخمسينات أحدثت انقلاباً كاملاً في النظام الاقتصادي الكويتي. طبعا متوقع أن هذه الطفرة، وهذا الانقلاب، لا بد أن يصحبها تغيرات في مكونات البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية بحسب تغير أدوار مكونات البنية. ونلاحظ من استقراء البيانات الاقتصادية السابقة أن التغير في حجم النظام الاقتصادي ومكوناته حدث على مراحل، وكل مرحلة تمثل قفزة اقتصادية. هذا التغير في حجم النظام الاقتصادي ونوعه يحتم حدوث تغير مواز له في البنية الاجتماعية المكونة له، والعلاقات المتكونة بين البني الاجتماعية الجديدة والقديمة.

باختصار تتوقع الباحثة ان الطفرة الاقتصادية في الخمسينات خلخلت النظام الاجتماعي الطبقي. ثم كان ذلك التوسع الاقتصادي في الستينات محدثا خلخلة ثانية في النظام الاجتماعي، وإن كانت أخف وطأة من السابقة، إلا أنه لا شك، كان لها أثرها في بنية اجتماعية كانت أساسا في طور التكوين، وهي تلك التي تكونت في الخمسينات. وفي نهاية السبعينات لوحظت أعراض اقتصادية غريبة وشديدة الوطأة كالازدهار غير الطبيعي إلى درجة التخمة، التي كانت من مضاعفاتها أزمة اقتصادية شديدة الوطأة (المناخ). وهكذا تم تكوين طبقة اجتماعية محدثة الثراء، مما أدى إلى اختلال ثالث في النظام الاجتماعي الطبقي. ولا نحتاج إلى أن نوضح أن هذه الخلخلات في النظام الاجتماعي تمت في فترات متقاربة، لم تدع الفرصة لظهور أنماط ثابتة لطبيعة تكوين البنى المستحدثة وحتى انها لم تعط الفرصة لمعرفة طبيعة مكونات هذه البني الجديدة. هذه نقطة مهمة جدا في معرفة طبيعة القيم والقوانين ونوعها التي تحكم المجتمع في استقراره، وثبات حاله، وفي تطوره، ونموه، وتغير حالة. فإذا كانت طبيعة أنماط بعض المجتمعات المشار إليها في بداية هذا البحث، توحي بأن سمة إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية هي السمة السائدة، فإن ذلك ناتج عن حدوث استقرار ناتج عن وصول التنمية مداها الأقصى، وإذا كان لهذا علاقة في التربية، فإنه ناتج عن وصول التعليم لجميع الفئات الاجتماعية.

أما في مجتمعنا الذي ندرسه، فلو طالت المدة بين التغيرات التي حدثت لكان من الممكن بالاستناد إلى أنماط ظاهرة أن نستنبط قوانين عامة تحكم نمو المجتمع وتطوره، كما في الوقت نفسه تظهر شخصية للمجتمع ذات أصالة، تربط ماضي المجتمع بحاضره. ولكن عكس هذا الوضع في مجتمعنا الذي ندرسه، فالنمط الوحيد الواضح والجلي، **نمط التغيير وعدم الثبات**، وما يصحبه من إحلال مكونات حديثة، مكان مكونات قديمة. ومن مراقبة التوسع الحادث في البنية الاقتصادية لا يتضح لنا أن هذا الإحلال يشترط أن تحل المكونات مكان بعضها بعضا بقدر ما يتضح من حدوث خلخلة واتساع في البنية ذاتها. فهذا التوسع في البنية، إن دل على شيء، فلا يدل على إعادة إنتاج للبنية إطلاقا. بل على العكس من ذلك، يدل على تجديد للبنية، وتحول جذري في مكوناتها.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو : ما دور التربية والنظام التربوي هنا في غمرة هذه التغيرات والتحولات؟ من الواضح إذن أن النظام التربوي هنا لا يعمل على إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية عن طريق مخرجاته. ولكن ماذا يفعل النظام التربوي هنا؟ الإجابة على هذا السؤال، لا بد أن تتضمن بذورا لنظرية جديدة عن علاقة التربية بالمجتمع. ولا تدعي الباحثة أنها ستقدمها هنا؛ إذ إن الإجابة على هذا السؤال تحتاج دراسات عديدة عن طبيعة المجتمع، وطبيعة النظام التربوي، وطبيعة المخرجات التربوية.

أما البعد الثالث والأخير لهذا البحث. يجيب على التساؤل المتعلق بامكانية حدوث عملية اعادة انتاج للثقافة في مجتمع متحول، مثل الكويت. وقبل الإجابة عن هذا السؤال. بل قبل طرح هذا السؤال، يجب شرح المقصود بالثقافة هنا. هل هي الثقافة التقليدية من عادات وتقاليد وفولكلور شعبي مثل (قرقيعان ـ وكاسيرو دله ـ وناصفوه)* وما إليه من أهازيج شعبية كانت تنشد في مناسبات إسلامية معينة؟ أم أنها الثقافة العربية الإسلامية الكبرى، بما فيها من تراث، ومذاهب فكرية، وأنماط مذهبية، ولغة وتاريخ؟ أما عن الأولى، فالجميع يشهد بأنها اختفت من على أرض الكويت، وحل محل هذه الاحتفالات الشعبية بالنوافل الاسلامية، احتفالات بأعياد الميلاد، ورأس السنة الميلادية. ويجب ألا نخلط هنا بين ما أشير إليه من ثقافة، وبين ما تحتفل به الدولة رسميا، بإعطاء العطل الرسمية، وتركيز البث التلفازي والإذاعي على هذه المناسبات في حينها؛ إذ إن ما تحتفل به الدولة رسميا قد يشكل الثقافة المفروضة، والرسمية، لمجتمع. أما الثقافة الحقيقية للمجتمع، فهي ما يفعله ويعيشه ويتعايش به أفراد المجتمع. فمن يعرف من

* بعض الالعاب الشعبية الكويتية.

الأجيال الحديثة ما الـ (ناصفوه وكاسيرو دله) ومتى يحتفل بها؟ وماذ يقال فيهما؟ وكيف تنشد أهازيجهما؟ أما أعياد الميلاد، ورأس السنة الميلادية، فمن لا يعرف بهما أو متى يكونان؟ أو أين يحتفل بهما؟ وغني عن القول: إن هذا أقرب للاستعمار الثقافي Cultural reproduction منه إلى إعادة الإنتاج وإذن أين نحن من عملية إعادة الإنتاج الثقافي؟ Cultural Reproduction اللهم إلا إذا «عددنا» الحركات الدينية المختلفة التي يعج بها المجتمع إعادة الانتاج للثقافة الأم.

إذن في هذه الحالة لا بد من أن نوجه الانتباه إلى أن ما تقصده الباحثة هنا بالثقافة هي الثقافة العربية الإسلامية الكبرى، بما فيها من تراث ومذاهب فكرية. وأنماط مذهبية.. إلخ ـ وإن دلتنا الحركات الإسلامية داخل المجتمع الكويتي على شيء، فإنما تدلنا على وجود جدلية تاريخية بين التدين وعدمه. ويجب أن نعترف بأنه على الرغم من وجود هذه الجدلية التاريخية، مثل التدين، فإن الكثير من أركان ثقافة الكويت الاصيلة اختفى. وقد حل الكثير من القيم المادية محل قيم التواصل والإخاء، خصوصا في أواخر السبعينات. وكما تراها الباحثة فقد يكون جزء من هذه الحركات الدينية الاسلامية التي يشهدها المجتمع ردة فعل للقيم التي تغيرت طبعا كنتيجة للتغير السريع. لكن هذا لا ينفى أن الحركة الإسلامية الكبرى يشهدها التاريخ المعاصر على امتداد العالم الإسلامي ذات أسباب تاريخية وسياسية أكثر منها جدلية. ولا يتسع المجال إلى شرح هذه الحركة الأسلامية الكبرى؛ إذ إنها في حد ذاتها تكون بحثا كاملاً. ولكن ليس ما يهمنا هنا أن هذه ليست إعادة إنتاج لأي شيء، وكذلك التربية في الكويت ليس لها يد في إعادة إنتاجها.

واقع حال المجتمع يقول أن هناك حركة وتحولا Trancformation وإن كان هذا التحول يفرز شظايا، تمثل شكلا أو آخر من عملية إعادة الإنتاج الثقافي. ولكن يجب ألا ننسى هذه الشظايا التي تمثل عملية من عمليات إعادة الإنتاج الثقافي لا تنبع من المجتمع المحلي الصغير. وإنما تنبع من الثقافة الكبرى ـ وهي الإسلامية. إذن حتى هذه الشظية من إعادة الإنتاج الثقافي، ليست ناتجة عن النظام التربوي المحلي.

ومن باب الأمانة العلمية أن تنقل الباحثة هنا أنه في مجال البحوث التي استعرضت في بداية هذا البحث يلاحظ أن هناك اتجاها جديدا نحو الأقرار بأن هناك عوامل تحولية بسيطة، تحدث من خلال عملية إعادة الإنتاج الكلية، إذ يقول جيروه Henry Geroux إن عملية الإنتاج هذه ليست كاملة وغير محكمة في بعض الحالات، فهناك أمل ضئيل بأن

هناك تحولات قد تؤدي إلى حراك اجتماعي، وإن كان بطيئا وقليلاً جداً، وهذا يعطي بصيص أمل حول جدوى التربية في تلك المجتمعات.

وفي نهاية هذا البحث تعود الباحثة إلى طرح السؤال الأساسي الذي حاولت الإجابة عليه، والسؤال الذي تفرع منه؛ لترى ما أضافه هذا البحث إلى معرفتنا. كان السؤال الأول الاساسي هو : ما مدى جواز نقل النظريات الغربية التي ولدت ونمت في الغرب إلينا، والأخذ بها محليا، على علاتها؟ وكان السؤال الذي تفرع منه بعد أن اختارت الباحثة نسقا نظريا معينا، هل وجدنا أن هذا النسق النظري الغربي ينطبق على واقعنا المحلي؟

الخلاصة

يثبت هذا البحث، وما طرحه من بيانات، وما تناوله من تحليل لهذه البيانات، وما وضع من علاقات تربط بين هذه البيانات أن النظرية التي تفحصت الباحثة مدى انطباقها على مجتمعنا المحلي لا يمكن أن تنطبق بكليتها ، ولا يمكن أن ترفض بكليتها، فبينما عملية إعادة الإنتاج هذه تظهر كأنها كلية، والعوامل التحولية تبدو كأنها جزئية وبسيطة في المجتمعات الغربية، نجد العكس تماما في مجتمعنا المحلي، فعملية إعادة الإنتاج هى الجزئية، والعوامل التحولية هي الكلية.

ولكن يبقى السؤال، «ما دور التربية في هذه التحولات الكلية وإعادة الإنتاج الجزئية؟ طارحا نفسه» هل حقا للتربية أثر يذكر أم أن هذه التحولات ناتجة عن التغيرات العامة التي يمر بها المجتمع؟ فسواء إذا وجدت التربية، أم لم توجد، فالتحولات الحادثة حادثة لا محالة، بسبب طبيعة الزمن الذي يمر فيه المجتمع.

ولكن الإجابة على هذه التساؤلات حول تصنيف الظواهر العامة في المجتمع من أنها ناجمة عن التربية أم أنها ناجمة عن تحولات قسرية تمر بها جميع المجتمعات، ترى الباحثة أن الإجابة عن هذه التساؤلات صعبة، فكيف نصنف أي نمط من الأنماط التي شرحت في هذا البحث، وأولها نمط التغير، على أنه ناتج عن التربية والتوسع التربوي بالذات، وليس ناتجا عن عملية تطورية يمر بها العالم أجمع، وخصوصا دول العالم النامي؟. ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة هنا نحتاج إلى قاعدة واسعة من البحوث التربوية التي تهتم بقضايا تنظير العلاقة بين التربية ومخرجاتها، والمجتمع الأوسع. كما تحتاج البحوث التي توضح لنا ما إذا كانت الأنماط الجديدة فعلا من إنتاج التربية، كما توضح لنا هذه البحوث نفسها كيف تفرز التربية هذه الأنماط، وما الأنماط وما وسائل التربية في إنتاجها هذا؟

المراجـــع

١ ـ اشراف د . صيداوي، أحمد، «**الإنماء التربوي**»، إعداد قسم الدراسات التربوية في معهد الإنماء العربي (بيروت: ١٩٨٢).

٢ ـ د . عبد عبود، عبد الغني. «**الايديولوجيا والتربية: مدخل لدراسة التربية المقارنة**»، دار الفكر العربي. (القاهرة: ١٩٧٦).

٣ ـ د . قمبر، أحمد «أزمة التخطيط التربوي: وجهة نظر نقدية»، **حولية كلية التربية**، العدد الأول، السنة الأولى، ص ص ٢٠ : ٤٥.

٤ ـ عبده، إبراهيم. «**دولة الكويت**». دار الحمامي للطباعة والنشر (١٩٦٢) ص ص ٤٩ ـ ٦٥.

٥ ـ الجاسم عبد القادر ، نجاة. «**بلدية الكويت في خمسين عاماً**»، بلدية الكويت (الكويت : ١٩٨٠) ص ١٥.

٦ ـ عبده، إبراهيم، (١٩٦٢) ص ص ٤٩ ـ ٦٥.

٧ ـ الحاتم، عبدالله بن خالد، «**من هنابدأت الكويت**»، المطبعية العمومية، (١٩٦٤) ص ص ٣٣١ ـ ٣٣٤.

٨ ـ عبده، إبراهيم (١٩٦٢) ص ٤١.

٩ ـ نفس المرجع السابق، ص ٤٦.

١٠ ـ نفس المرجع السابق، ص ص ٤٩ ـ ٥١.

١١ ـ المقصود بمكونات القوة العاملة هو: كويتيون ذكور ـ كويتيون إناث مجموع الكويتيين ـ وغير الكويتيين من الذكور ـ وغير الكويتيين من الإناث، ومجموع غير الكويتيين.

١٢ ـ الرميحي، محمد غانم رأس المال البشري في الخليج : طريق للتنمية المستمرة» ندوة قضايا التنمية الموارد البشرية في الوطن العربي: ١٩٧٥.

١٣ ـ مكونات القوة العاملة: كويتي ذكور، كويتي إناث، غير كويتي ذكور، غير كويتي إناث.

١٤ ـ الجاسم عبد القادر ، نجاة ١٩٨٠ ص ص ١٣ ـ ١٤.

15- Nath, Camla. "Education & Employment among Kuwaiti Women" In Beck & Kedie eds **Women in the Muslim World.** Harvard University press. 1978.

16- Bowels, Samucl & Harbert Gintis, **Schooling in Capitalist America.** New York: Basic Books, 1976.

17- Ibid Ch. 5 pp. 126: 132.

18- Young, Michael F.D. ed, **Knowledg & Control.** London Callier Macmillan, 1971.
Bourdieu, P. "Cultral Reproduction & Social Reproduction," in Karabel J. & Halsey, eds **Power & Ideolgy in Education** 1977, also available in **Current Trends in Linguistics,** V. 12, 1973.
Neave, R. Guy (1985).
Cookcon, Peter W. JR. & Perseli, Caroline. H. "English & American Residential

Secondary Schools: A comparative Study of the Reproduction of Social Elites." **Comparative Education Review,** V. 29, no. 3, August, 1985: 283-290.

19- Carnoy, Martin. "Education, Economy & the State." In Michael W. Apple, **Cultural of Economic Reproduction in Education: Essay on Class Ideology & The State.** London. Routledge & Kegan Paul: 1982, PP. 79-126. Tapper, Ted & Salter, Brian. **Education & the Political order: Changing Pattern of Class Control.**

20- Bernstein, Basil. **Class Codes & Control.** Boston: Redwood Burn ltd: 1977, Sharp, Rachel & Green, Anthony. **Education & Social Control: A Study in progressive Primary Education.** London: Unwin Brotness limmited: 1975.

21- Kelly, Gail P. & Ann C. Nihlen, "Schooling & the Reproduction of Patriarchy: - Unequal Work load, Unequal Rewards," In Apple, Michael W. ed. **Ibid.**

Macdonald, Madeleine. "Schooling and the Reproduction of Class and Gender Relations, "In Barton, Len, Roland Meighan and Stephen Walker, eds., **Schooling, Ideology and the Curriculum.** England: The Falmer press 1980.

Mcrobbie, Angela, "Working Class Girls and the Culture of Femininity," in Women's Studies Group, Center for Contemporary Cultural Studies. Ed. **Women Take Issues: Aspects of Women's Subordination,** London: Hutchinson and Company, 1978.

22- Rosenfied, Gerry. **Shut Those Thick Lips!** A Study of Slum School Failure. Wies, Lois "Race, Class & Schooling "Comparative Education Center 1986.

23- Willis, Paul E. **Learning to Labour: How Working Class Kinds Get Working Class Jobs.** Westhead England: Saxon House, 1977.

24- Giroux, Henry A. "Theories of Reproducation & Resistance in the New Sociology of Education: A Gritical Analysis." **Harvard Educational Review** V. 53 no. 3 August 1983. P.P. 257 - 293.

25- Saywell, "Education in China Since Mao, "Canadian Journal of Higher Education, V. 10, No. 1, 1980: 1 - 26. Shirk, Susan L. "Educational Reform in political Backlash: Recent Change in Chinese Educational policy," **Comparative education Review,** V. 23, No. 2, June, 1979. Zachariah, Mathew. "Lumps of Clay & Growing Plants: Dominani Metaphors of the Role of Education in the Third World (1950 - 1980)." **Comparative Education Review,** V. 29, No. 1, February, 1985.

26- Lapidus, Gail. **Women in Soviet Society: Equality Development, & Social Change.** Berkeley: University of California press 1978.

27- Zachariah, Mathew 1985.

الهوامش

(١) سأستخدم هنا مصطلح إعادة إنتاج، كترجمة للكلمة الإنجليزية Reproduction وذلك، لأنها أولا تناسب جميع استخداماتها في الدراسة، وثانيا أن هناك من الباحثين العرب من سبقني إلى هذه الترجمة، من أمثال د. عبد الباسط عبد المعطي، في دراسته عن «التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، مجلد الثاني عشر، ١٩٨٤، ص ص ٥٥ : ٧٧، ود. أحمد صيداوي في كتابه «الإنماء التربوي»، بيروت: معهد الإنماء العربي ١٩٨٢.

* Guy R Neave "Elite & Mass Higher Education in Britan: A Regressive Modei?" **Comparative Education Review,** V29, 3 August 1985 P.P 347: 361.